النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٤٥ | تموز ٢٠١٢ | www.institutdesfinances.gov.lb

مكننة الإدارة الضريبية تحسّن الخدمات... والإيرادات

تواصل الإدارة الضريبية اللبنانية جهودها لتطوير الخدمات الإلكترونية للتواصل مع المكلفين بهدف تمكينهم من إتمام المعاملات الضريبية في أي وقت ومن أي مكان وبالسرعة القصوى.

وتندرج هذه الجهود ضمن توجه عام لدى الحكومة إلى العمل "على تحسين خدمات الإدارة العامة وتفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للانتقال إلى المعاملات الالكترونية واعتماد مشروع الحكومة الإلكترونية".

إن "الأتمتة"، أو المكننة الشاملة التي تعتمد على أنظمة المعلوماتية في الإدارة الضريبية. تهدف إلى تمكين هذه الإدارة من تحقيق أهدافها الأساسية.

وتساهم المكننة بالفعل في تقديم خدمات سريعة وسهلة وفاعلة لجميع المكلّفين بأقل كلفة ممكنة، وفي تحفيز المكلفين ليسدّدوا الضرائب طوعاً ويلتزموا بواجباتهم عن إقتناع وليس عن إكراه.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات أساساً لا يمكن تجاوزه في أي نوع من أنواع الإدارة، وتبرز الحاجة إليها بصورة أكبر وأكثر إلحاحاً في الإدارة الضريبية.

نحن على إقتناع بان انتظام الإدارة الضريبية وتحديثها، يحسّن الموارد ويُعزز ثقة المواطن بدولته ويثبت سمعة لبنان الدولية. كما أننا على ثقة بان تطوير الإدارة الضريبية هو الأساس في عملية الإصلاح المالي الشامل التي يتوقف عليها رسم السياسات الاقتصادية وخطط العمل لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

محمد الصفدي
وزير المالية

تفعيلها شرط أساسي لسياسات سليمة

المالية العامة أمانة في رقابة الدولة!

المشاركون في البرنامج التدريبي عن االرقابة والتدقيق

بات ثابتاً لدى معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الإصلاحات المالية تشكّل شرطاً أساسياً لتنفيذ سياسات مالية سليمة. وجاءت التطورات التي تشهدها اليوم دول المنطقة لتزيد اقتناع حكومات هذه الدول بضرورة وضع إطار حديث لهيكلية إدارة المالية العامة فيها.

وفي هذا الإطار، تبدو عملية الرقابة المالية والتدقيق في القطاع العام عنصراً محورياً وحيوياً في تحديث إدارة المالية العامة، وهو ما أكدّه المشاركون الـ ١٧ من ثماني دول، الذين شاركوا في برنامج تدريبي إقليمي متخصص في "الرقابة والتدقيق"، نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وهم من الكوادر الوظيفية العليا والمتوسطة في أقسام الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في إدارات الدولة وهيئاتها الرقابية.

في الأردن مثلاً، "موضوع الرقابة الداخلية متقدّم جدا"، على ما قال لـ«حديث المالية" مدير الشؤون المالية في دائرة الجمارك الأردنية التابعة لوزارة المالية، محمد سلامة عناسوه. ومع ذلك، "ثمة جوانب لا بدّ من تطويرها، لأننا نؤمن بأن التغيير رحلة لها بداية وليس لها نهاية"، بحسب تعبيره.

وقال "ثمة مزج في المفاهيم ما بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي. حتى الوحدات في الهياكل التنظيمية المسؤولة عن الرقابة لا بدّ من إعادة النظر في مهامها بحيث تكون متناسقة مع المفاهيم العلمية. ولا بد من بناء القدرات للعاملين في مجال الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي لأن الاهتمام غير كاف بالنسبة إلى العاملين في هذا المجال. لا بدّ من تأهيلهم بحسب المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية".

القرار المستقل هو المطلوب

وأشار عناسوه إلى أن في الأردن "العديد من الأدوات التي تتعلق بالرقابة الداخلية وتختلف من منشأة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى ومن وزارة إلى أخرى، والرقابة لا تقتصر على منشأة معينة أو على وحدة إدارية معينة وإنما على كل المؤسسات بجميع أفرادها".

وشرح أن "من أهمّ عناصر الرقابة الداخلية موضوع الاهتمام بالحوسبة وتقليل تدخل العنصر البشري

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

تدريب يواكب دمج مديريتي الـ TVA والواردات ٤
الجمارك تكافح الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة ٦
الشراء الحكومي المستدام: هل يعطي القانون اللبناني الضوء... "الأخضر"؟ ٨
هل أنت "ذكي" اقتصادياً ومالياً؟ ١١

تصدر عن:
معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة المنشور ص ١

وفصل المهام وإلخ". وأضاف "ليس عندنا مشكلة في موضوع ارتباط الرقابة الداخلية بالسياسة إلا بمقدار فصل المهام لضمان القرار المستقل بعيدا من التأثيرات غير الموضوعية".

وأكد عناسوه انه سيقدم تقريراً إلى الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية يوصي فيه "بالاهتمام بالبرامج التدريبية للعاملين في الرقابة الداخلية ووضع ضوابط على الأنظمة المحوسبة في الجمارك الأردنية".

سلسلة متكاملة

أما وجدي الشابي، من المدرسة الوطنية للمالية –تونس، فلاحظ أن "الإشكال القائم في الدول العربية هو التلاعب بالأموال العمومية والارتشاء وتبديد المال العام".

وأضاف "لا نستطيع القول إن ثمة رقابة أفضل من غيرها، أو أن الرقابة الداخلية أهم من التدقيق الداخلي، لأنها سلسلة متكاملة". وفي رأي الشابي، "لا يمكن التجاوز من الرقابة الداخلية إلى التدقيق الداخلي ثم إلى التدقيق الخارجي إذا لم تكن ثمة أرضية ثابتة في الرقابة الداخلية التي سنبني عليها التدقيق الداخلي".

وتابع "من دون مدقق داخلي ومن دون برنامج تدقيق داخلي لا نستطيع أن نجسد برنامج التدقيق الخارجي لأنها سلسلة متكاملة وإن فشلت إحدى الحلقات فإنها ستجرّ بالتأكيد الفشل للحلقة التي تليها". وشدد على "وجوب استقلالية القرار"، وعلى ضرورة "ألا تكون هناك سلطة سياسية على الرقابة".

وقال الشابي إن "لتونس تجربة كبيرة في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي، إلا أن البرنامج الذي نظمه معهد باسل فليحان يساهم في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية في هذا المجال، وفي توحيد أطر الرقابة والتدقيق الداخلي".

عدد من المسؤولين الذين شاركوا في الدورة

تفعيل الرقابة الداخلية

من جهتها، قالت خبيرة قسم النظام المحاسبي اللامركزي في دائرة المحاسبة بوزارة المالية العراقية فاطمة عبد الحسين الفتلاوي: "نحتاج إلى خبرة إضافية نكتسبها من الدول ونطلع على آلياتها وعلى التطورات في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي". وأضافت "نريد تفعيل الرقابة الداخلية لأنها ضعيفة بينما الرقابة الخارجية قوية. الرقابة الداخلية مهمة لأنها موجودة داخل الإدارات وهي التي تنفذ".

وتحدثت رئيسة مصلحة التدقيق الداخلي في مستشفى الرئيس الحريري الحكومي الجامعي في لبنان سمر جابر، فأشارت إلى أن "التدقيق الداخلي في المستشفى يعتبر متطوراً". واعتبرت أن "من غير الجائز والممكن الجمع بين المهام التنفيذية والمهام الرقابية". وقالت "نحن الآن نسعى إلى تعديل المرسوم لأن عدد الموظفين غير كاف للقيام بأعمال الرقابة". وشددت على وجوب تعزيز الرقابة الداخلية في لبنان "من اجل الوصول إلى الشفافية".

من الجلسات التدريبية

"متميز ومثمر ومفيد"

مع اختتام البرنامج، تلقى المعهد رسائل شكر عدّة عكست مدى ارتياح المشاركين إلى البرنامج واستفادتهم منه فاعتبر د. عناسوه من الأردن أن البرنامج " كشف عن أهمية عقد برنامج إقليمي آخر في مجال الصفقات العامة وإصلاح إدارة المال العام"، ملاحظاً أن مجلة "السادسة" التي يصدرها المعهد "تضمنت العديد من البحوث والدراسات المفيدة للمشاركين في هذا الخصوص".

أما حسّان المرّوق من المغرب فهنأ فريق المعهد على "المستوى التنظيمي والتدريبي العالي" ووجّه راشد العباسي من تونس تحية إلى المعهد على "الحرفية والتميز في الإعداد والتنظيم".

توقعات المشاركين

التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية يستمرّ

تندرج دورة "الرقابة والتدقيق" ضمن التعاون القائم مع البنك الإسلامي للتنمية في مجال تبادل المعارف والتدريب وبناء القدرات.

وبحسب المحافظ المناوب للبنك، الدكتور هشام الشعّار، فقد أقرت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمكانة معهد باسل فليحان، فبادرت إلى الموافقة على المساهمة بتمويل عدد من الدورات أولها كان عام ٢٠١١ حول إعداد الموازنة شارك فيها موظفون من الدول العربية والإسلامية إضافة إلى دورة أخرى حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، إضافة إلى بعثات دراسيّة للإطلاع على تجارب الدول.

وقد أدى نجاح هذا التعاون والمستوى الرفيع للإعداد والتنظيم والمحتوى إلى مساهمة البنك الإسلامي في تمويل نشاطات أخرى ومنها برنامج الرقابة والتدقيق. ورأى أن "هذا البرنامج أضحى أحد المعالم البارزة والرئيسية لمراقبة صرف الاعتمادات وجباية الواردات وتجنب أي خلل أو تلاعب وترسيخ التعاون والسليم والعادل" وأكّد أنه "سيساهم في تحسين الكفاية ومعرفة كل جديد الأمر الذي يعدُّ لازماً لصناعة القرار ومنع التلاعب وحصول الرشوة".

ورشة تدريبية تساهم في "الورشة الوطنية" لإعداد الحسابات المالية

الأستاذ جان عليّة

يواجه لبنان على صعيد المالية العامة مشكلة تتمثّل في إعداد الحسابات المالية النهائية للإدارة اللبنانية والمفترض أن تعرض على السلطة التشريعية لتصادق عليها قبل إقرار موازنة السنة التالية.

لم يعد خافياً على احد حجم المشكلة، قطوعات حساب غير مدقّقة وحسابات مهمة غير منجزة أو على الأقل غير مكتملة اعتباراً من العام ١٩٩٣ إلى اليوم.

وعندما تكون الأزمة بهذا الحجم لا بد من أن تتضافر الجهود لحلّها. ففيما تواكب لجنة المال والموازنة الخطوات المتّبعة خطوة خطوة، باشرت وزارة المال بتشكيل فرق متفرغة لانجاز الحسابات المتراكمة، ويواكب ديوان المحاسبة عمل هذه الفرق من خلال الإرشاد والتوجيه وإعطاء التوصيات في كل ما يتّسم بطابع مبدئي، ولا يؤدي إلى قيامه بدور تنفيذي يحدّ من استقلاليته وفاعلية دوره الرقابي.

في هذا الإطار، لم يكن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بعيداً من المساهمة في حلّ هذه الأزمة المالية، وإيجاد السبل للإسراع في القيام بمهمة إعداد الحسابات وتدقيقها في وزارة المال تمهيداً لإرسالها إلى ديوان المحاسبة.

فقد نظّم المعهد بالتعاون مع ديوان المحاسبة، خلال شهر آذار الفائت، دورة تدريبية عن إعداد الحسابات في المؤسسات العامة الاستثمارية في لبنان، استهدفت مجموعة من ٥٥ مشاركاً من رؤساء الأقسام المالية والمحاسبية إضافة إلى محاسبين ورؤساء مصالح. استعان المعهد بمدربين من ديوان المحاسبة ومدققين خارجيين وخبراء معلوماتية، قدّموا الإيضاحات والمعلومات وشرحوا المبادئ العامة التي ترعى إعداد الحسابات وتدقيقها وناقشوا مع الحاضرين الجانب الفني التقني للمشكلة وكيفية إيجاد الحلول من ضمن العلوم المالية والمبادئ الحسابية، مع الالتزام التام بالسّرية المهنية وعدم الغوص في المسائل التفصيلية.

وهكذا، يكون المعهد، من خلال تقديمه المادة العلمية النظرية وجوانبها التطبيقية، ساهم على طريقته في ورشة إعداد هذه الحسابات التي باتت اليوم مهمة وطنية شاملة. ويبقى على عاتق وزارة المال والمؤسسات العامة إعداد حساباتها وفقاً لهذه الأصول، حيث المجال التنفيذي من اختصاص هذه الجهات، فدولة القانون والمؤسسات لا تقوم من دون مساءلة، والمساءلة تغدو بلا معنى من دون حسابات صحيحة تعكس الواقع.

الأستاذ جان علية

الدورات انطلقت في دوائر التدقيق

تدريب يواكب دمج مديريتي الـTVA والواردات

تمارين عملية

في مطلع شهر أيار ٢٠١٢، بدأت أولى الدورات التدريبية لمواكبة التحضير لعملية الدمج بين مديريتي الضريبة على القيمة المضافة (TVA) والواردات. وتوجّهت الدورات إلى المراقبين الرئيسيين والمراقبين في دوائر التدقيق في مديرية الواردات وفي المصالح المالية الإقليمية وخصوصاً من يتولّى منهم راهناً تدقيق ملفات الضريبة على القيمة المضافة.

بلغ إجمالي عدد المشاركين في هذه الدورات ٨٠ مشاركاً توزّعوا على ثلاث دورات تدريبية، مدة كل منها ٣٠ ساعة. وخصصت الدورة الأولى للمشاركين من الماليات، في حين خصصت الدورة الثانية لدائرة كبار المكلفين. أما الدورة الثالثة فخصصت للمشاركين من مالية جبل لبنان وضريبة الدخل في بيروت.

وتناولت هذه الدورات بالتفصيل موضوع "آلية معالجة ملفات التدقيق في الضريبة على القيمة المضافة"، حيث تولّى إعداد البرنامج وتنفيذه فريق عمل من دائرة التدقيق الميداني في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، يتألف من المراقب الرئيسي فاديا صقر والمراقب الرئيسي مصباح بو عرم، بالتنسيق مع رئيس دائرة التدقيق الميداني أنطوان شلهوب.

بو عرم

وردّاً على سؤال عن محتوى البرنامج التدريبي، أوضح المراقب الرئيسي مصباح بو عرم "أن تحضير البرنامج تمّ وفقاً للحاجات التي تتطلّبها انطلاقة عملية الدمج"، مشيراً إلى أنه "يتناول كل التفاصيل المتعلقة بتوافر شروط الخضوع للضريبة على القيمة المضافة وموجبات الخاضع والنماذج المعتمدة وصولاً إلى الخطوات المطلوبة في آلية تدقيق الملف". وما يميّز هذا البرنامج عن سواه من البرامج التدريبية، بحسب بو عرم، فهو أنه "يواكب عن كثب عملية تطويرية جديدة، ويردّ على تساؤلات الموظفين، ويساعدهم على إيجاد حلول للصعوبات التي تعتريهم على المستوى التطبيقي"، مضيفاً أن البرنامج يعتمد على "العديد من التمارين والحالات العملية والنقاط المشتركة في التدقيق بين المديريتين لجهة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في تطبيقها".

مجموعة أخرى من الموظفين

صقر

أما عن منهجية التدريب، فتحدثت المراقب الرئيسي فاديا صقر التي أوضحت أن " الانطلاق في بداية البرنامج كان من تقييم أولّي خطي خضع له المشاركون، وسمح هذا الاختبار المسبق بتحديد مستوى المشاركين وبعض الثغر المعرفية". وأضافت أن "المشاركين خضعوا في نهاية الدورة لتقييم خطي ختامي أتاح قياس ما تمّ اكتسابه وقياس مدى تأثير هذه الدورة على معلومات المتدربين ومهاراتهم في ما خص عملية التدقيق في مديرية الضريبة على القيمة المضافة".

بصيبص

ولفتت منسقة التدريب في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مايا بصيبص، إلى أن "هذا التدريب هو المرحلة الأولى من مواكبة عملية الدمج بين المديريتين". وأوضحت أن "المعهد تولّى إعداد هذه الدورات وتنفيذها بالتنسيق الوثيق مع مدير الواردات والضريبة على القيمة المضافة ورؤساء المصالح المالية ورؤساء الدوائر وبتوجيه من مدير المالية العام". وأضافت "أن اختيار المشاركين تمّ بالتنسيق مع رؤساء الدوائر مع الحرص على ألا يتزامن مع دورات تدريبية أخرى، كدورات المعهد الوطني للإدارة". وشرحت أن "اعتماد آلية تقييم للمشاركين، أي اختبار مسبق واختبار ختامي، يندرج ضمن توجهات المعهد لاستحداث مؤشرات قياس لنشاطاته التدريبية تساعده على تقييم النتائج المحققة وتساعد الإدارة على قياس أثر التدريب".

تقييم المشاركين

بدورهم، ملأ المشاركون في ختام كل دورة استمارة تقييم خطية، لناحية مضمون الدورة وأهدافها إضافة إلى إلمام المدرّبين بالموضوع, وتراوحت النتائج الإجمالية بين جيّد وجيّد جداً. وتضمّنت الاستمارات بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الفائدة القصوى من التدريب، كتأمين تجهيزات لوجستية داخل الماليات، وإضافة تمارين تطبيقية، ودراسة حالات للتّعمق أكثر في مجال تدقيق الملف الضريبي. كذلك اقترح المشاركون تنظيم دورات تدريبية في المناطق لتسهيل المواصلات.

تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الثانية من عملية الدمج تتناول "آلية تدقيق ملفات ضريبة الدخل"، وتتوجّه إلى المراقبين الرئيسيين والمراقبين في دائرة التدقيق الميداني في مديرية الضريبة على القيمة المضافة وذلك خلال شهري حزيران وتموز.

من الدورات التدريبية

مشاركة لبنانية بندوة في الكويت للتعريف بمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل

صورة تذكارية للمشاركين

لبّى ٢٨ مديراً ومسؤولاً في إدارة الموارد البشرية والتدريب من وزارات المال والبنوك المركزية في ١٤ دولة عربية دعوة مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط للمشاركة في الندوة التعريفية الخاصة بمديري التدريب والتي عقدت يوم الثلاثاء ٢٩ أيار الفائت في مقر المركز في دولة الكويت.

شارك عن لبنان، الدكتور شربل شدراوي ممثلاً مديرية المالية العامة في وزارة المال، والأستاذ محمد جبري ممثلاً مصرف لبنان، والسيدة جنان الدويهي ممثلة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وكانت الندوة مناسبة لتعريف المشاركين بالدور الذي يؤديه مركز صندوق النقد الدولي من خلال تقديم الدورات التدريبية المناسبة في المجالات المالية والاقتصادية المتنوعة والتداول بالاقتراحات الآيلة إلى تفعيل التنسيق مع الجهات المستفيدة والإجابة عن كافة الاستفسارات التي من شأنها توثيق التعاون بين مركز صندوق النقد الدولي والإدارات في الدول العربية، وبناء المزيد من الجسور بين المركز وهذه الإدارات.

الجمارك تكافح الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة

أجهزة لرصد الاشعاعات

كتبت مايا ملحم

بعد الكوارث الطبيعية الهائلة التي ضربت شرق آسيا خلال الأعوام الأخيرة، كان لتسرّب المواد المشعة الحصّة الأكبر من التقارير والمخاوف الدولية، إذ استحالت هوية الكارثة من آسيوية الى كارثة عابرة للقارات، فألف العالم ملاحقة الإتجار بهذه المواد، وشاع الحديث عن المواد المشعة!

وبهدف تعزيز البنية التحتية الوطنية المتعلقة بالتجارة وضبط الحدود ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية أو المشعة ، تسعى إدارة الجمارك، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدارة الطاقة الأميركية (مشروع المرافئ الكبرى Mega Ports)، إلى تأمين القدرات التقنية الحديثة وبناء الكفايات البشرية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار كان لـ"حديث المالية" لقاء مع رئيس ضابطة بيروت العقيد بيار الحاج المكلّف من قبل الإدارة بمتابعة هذا الملف. وهنا نص اللقاء:

بتعريف بسيط، ما هي المواد المشعّة؟

الإشعاع هو طاقة تنبعث من الذرة على شكل موجات أو جسيمات. والمواد المشعة لا ترى بالعين المجردة ولذلك لا يمكن كشفها بواسطة أي من حواسنا، مما يستلزم استعمال أجهزة قياس المسح الإشعاعي والتي لها القدرة على كشف المواد المشعة ومعرفة نوع المصدر المشع، وقد تمّ توزيع هذه الأجهزة من قبل الإدارة القومية للأمن النووي، وهي:

- جهاز كشف الإشعاعات الشخصي PRD.
- أجهزة المسح اليدوي .
- جهاز رصد الإشعاعات البوابي (RPM).
- جهاز تحديد هوية النظائر المشعة RIID.
- جهاز كشف الأشعاع وتحديد هوية النظائر المشعة ORTEC.

ما هي مخاطر المواد المشعة؟

من المهمّ جداً في البداية تمييز الفارق بين الإشعاعات المنبعثة طبيعياً من بعض المواد (كالسيراميك والموز....) والتلوث الإشعاعي، والذي هو عبارة عن إشعاعات من صنع الإنسان تكون بمستويات تتخطى الحدّ الآمن وبالتالي مضرة للإنسان. وهنا تؤدي أجهزة الكشف دوراً أساسياً لتحديد مستوى الإشعاعات. فإذا ضبطت مواد تبيّن أنها تسبب تلوثاً إشعاعيًا خطراً، يعزل المصدر المشع أو الملوث بعد تحديد مكانه ويتم الاتصال بخبراء الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، ويصار إلى سحبه ووضعه ضمن غرف قد أعدت لهذه الغاية مع إتباع إجراءات السلامة العامة الدولية . وبذلك نكون قد اتخذنا كل التدابير لمنع انتقال التلوث إلى الجسم، إذ أنّه قد يتسرّب عبر جرح أو عبر التنفس أو عبر الفم ثم البلع. فبعض المواد مثل الترينيوم تدخل مباشرة إلى الجسم عبر الجلد بالامتصاص. ولكن يجب عدم المبالغة بإزالة التلوث الى درجة إلحاق الضرر بالجلد، وذلك بتطبيق الإجراءات المتبعة دولياً لإزالة التلوث. أما اذا كانت الطرود مغلقة بإحكام بحسب الأصول الدولية، فلا نتوقع أي تعرض غير مشروع للمواد المشعّة.

كيف يتم إذاً نقل هذه المواد وشحنها من بلد الى آخر؟

تفرض القوانين الدولية إجراءات مراقبة إدارية صارمة على نقل المواد المشعّة عالمياً، وتركّز شروط السلامة العامة كثيراً على كيفية التوضيب، لأن التوضيب هو خط الدفاع الأول. كذلك من المهم جداً ربط صلاحية توضيب الطرود مباشرة بدرجة خطورة المادة التي يحتويها، مما يضمن عدم التعرض لمستويات إشعاع تتجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها دولياً. لذلك ثمة أربعة أنواع للتوضيب هي:

- توضيب مستثنى، يستعمل لنقل المواد ذات المستوى المنخفض جداً من النشاط الإشعاعي مثل كاشفات الدخان، شعلات المصابيح، قضبان التلحيم المؤكسدة بالثوريوم .
- التوضيب الصناعي: يستعمل لنقل نفايات مشعة .
- التوضيب A: يستعمل لنقل كميات بسيطة من المواد المشعة في صناديق فولاذ.

- التوضيب B: يستعمل لنقل مواد تتميز بنشاط إشعاعي من أعلى مستوى، في وعاء ضخم يصل وزنه إلى ١٢٥ طناً.

هل ثمة تعاون على مستوى وطني أو عالمي في هذا المجال؟

ثمة تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدارة الطاقة الأميركية (DOE)، في ما خص القوانين وبرامج التدريب وآليات العمل المتبعة دولياً من أجل تأسيس قوى جاهزة لردع وكشف ومنع النقل غير المشروع للمواد النووية والمصادر الطبية، وكذلك لمكافحة عمليات تهريب المصادر المشعة بطرق غير قانونية أو محاولة تهريب النفايات المشعة التي تسبب تلوثا إشعاعيا، كذلك ثمة تنسيق تام مع الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية في ما خص عمليات ضبط البضائع الملوثة والمصادر المشعة غير القانونية.

ما الذي تم إنجازه في لبنان على صعيد مراقبة عمليات استيراد المواد المشعة؟

في لبنان تم تركيب الأبواب الكاشفة للأشعة (Radiation portal Monitors-RPM) على المعابر الحدودية البرية في المصنع والعريضة والقاع وفي مرفأي طرابلس وصيدا، وفي المطار. وهذه الأبواب أصبحت جاهزة للإستعمال بشكل كامل بعد أن جرى الكشف عليها من قبل خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتسلمت الجمارك اللبنانية الأجهزة المحمولة الكاشفة للأشعة والتي ستستخدم في عمليات الكشف الثانوي وفي الدوريات وهي من الأنواع التالية:

- كاشف الأشعة الشخصي (Personal Radiation Detector).
- جهاز تحديد النويدات المشعة (Radiation Identifinder Detector).
- جهاز كشف النيوترونات (Neutron Detection Device).

ماذا عن تدريب موظفي الجمارك على استخدام هذه التجهيزات؟

تم تدريب مجموعة كبيرة من موظفي الجمارك على كيفية استعمال هذه الأجهزة وتقنيات كشف الإشعاع، تحت أشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدارة الطاقة الأميركية (DOE) ومن قبل خبراء من المختبر الوطني (PNNL)، وبالتنسيق مع إدارة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في لبنان وفي الخارج. ولا تزال إدارة الجمارك تعد دورات تدريبية متواصلة في مجال الكشف الإشعاعي، لتشمل أكبر عدد ممكن من عناصر الضابطة الجمركية، وذلك فقاً لبرنامج مماثل للبرامج التدريبية التي تعتمدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووزارة الطاقة الأميركية.

كيف تعمل هذه الاجهزة في المراكز الجمركية؟

لقد جرى ربط جميع الأبواب الكاشفة للأشعة في المكاتب الجمركية المختلفة بمحطة إنذار مركزية (Central Alarm Station) في بيروت، ضمن آلية تؤمن استجابة سريعة وفاعلة لأي إنذار على الحدود البرية أو في المرافئ والمطار، وقد عقد اجتماع لهذه الغاية بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠١٠ في السرايا الحكومية مع الجهات المختصة ومكتب إدارة المشاريع التابع لرئاسة مجلس الوزراء. كذلك نظمت، وضمن الإطار نفسه، زيارة إلى بلجيكا – مرفأ Bruges للتعرف على آلية مماثلة تعتمدها السلطات الجمركية هناك.

تقوم العناصرالجمركية المولجة بتشغيل آلات الكشف الإشعاعي بتنفيذ آلية العمل المعتمدة بكل جدارة وكفاية وفقاً للمعايير الدولية المطلوبة، وقد حضر الى لبنان خبراء مدققون من الإتحاد الأوروبي لتقويم الأعمال المنجزة، وقد أبدوا ارتياحاً كبيراً مما أنجزه مشروع الكشف الإشعاعي في لبنان.

هل تم تحقيق ضبطيات كبيرة من البضائع التي تحتوي على مواد مشعة؟

تم ضبط عدة إرساليات في المطار ومرفأي بيروت وطرابلس تحتوي على مصادر مشعة أو تلويث أشعاعي، وقد جرى التعامل معها وفقاً للأصول وبالتنسيق مع الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، وتم إعادة تصدير بعض منها وفقاً لتوصيات خبراء الهيئة المذكورة وقرار إدارة الجمارك بذلك.

أبواب كاشفة للأشعة

تعزيز قدرات الإدارة الجمركية بالتعاون مع الفريق الاستشاري الدنماركي

في إطار دعم مشروع مراقبة وضبط الحدود، تتعاون إدارة الجمارك اللبنانية مع الفريق الاستشاري الدانماركي لتعزيز قدرات موظفي الجمارك في السلكين العسكري والإداري، في موضوعين أساسيين: الأول تعزيز المهارات الإدارية، والثاني التوعية القانونية.

وقد نظّم الفرقاء المعنيون بهذا البرنامج ست دورات تدريبية في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت في الفترة الممتدة من آذار إلى حزيران ٢٠١٢.

في المحور الإداري، شارك ٨٢ متدرباً في خمس دورات تدريبية بإدارة الخبير الأستاذ بيار فلفلي، تمحورت على استراتيجيات التواصل وعمل الفريق والقيادة الإدارية والتميّز والجودة في خدمة المواطن ومهارات التفاوض وحل النزاعات.

أما في شقّ التوعية القانونية، فتوزّع التدريب على سبع محاضرات شارك فيها ٨٠ متدرباً وشملت مواضيع توصيف الجريمة وأركانها، وجرائم الاعتداء على الأشخاص، وجرائم الاعتداء على الأموال، وجرائم المخدرات وتبييض الأموال، والنظام العقابي في لبنان والعقوبة، والتحقيق والملاحقة في الجرائم (اختصاص المؤسسات الأمنية)، والقيود التي تفرض على إقامة الدعوى العامة واستعمالها (الحصانات والمحاكم الاستثنائية). وتولّى التدريب في هذه الحلقات، الخبيرة في مواضيع الجرائم المنظمة العابرة للحدود الدكتورة جنان فايز الخوري. ومن المتوقع أن يخضع المتدربون المتميزون في هذه الدورات، لدورة إضافية متقدمة تؤهلهم لنيل شهادة مدرب أوروبية، وتخولهم متابعة دورات مماثلة في الخارج.

الدكتورة جنان الخوري

معهد باسل فليحان يطلق دراسة عن الموضوع بالتعاون مع برنامجي الأمم المتحدة الانمائي والبيئي

الشراء الحكومي المستدام:
هل يعطي القانون اللبناني الضوء... "الأخضر"؟

تنعقد هذا الشهر في ريو دي جنيرو، قمّة الأرض +٢٠، لتراجع إنجازات عقدين من الزمن على مسار الاستدامة تكرّست في جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) حيث تبلور وعي عالمي جديد ورغبة في الانتقال نحو أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج.

لبنان لم يكن بمنأى عن كثير من نشاطات ريو والتزامات "قمّة الأرض" الشهيرة. فهو قد انضم في العام ٢٠٠٨ إلى "مسار مراكش" للمساعدة على نشر هذا الوعي من خلال نشر مفاهيم الشراء المستدام وبناء قدرات العاملين في مجال المشتريات الحكوميّة. لماذا المشتريا الحكوميّة؟ لأن الحكومات هي، وبحسب إحصاءات البنك الدولي ومنظمة OECD، أكبر المستهلكين (٨ إلى ٣٠٪ من الناتج القومي)، وبالتالي الأكثر قدرة على التأثير في السوق وفي جهوزيته لتقديم والسلع والخدمات التي تحترم معايير الاستدامة البيئية ومعايير السلامة في العمل وغيرها من المعايير الاجتماعيّة التي نصّت عنها المعاهدات الدوليّة.

على هذا الأساس، وكون معهد باسل فليحان يمثل لبنان في هذا المسار–مسار مرّاكش، فهو يطلق في مناسبة قمّة الأرض، دراستين أجريتا بالتعاون بين المعهد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأولى هي مراجعة للإطار القانوني للشراء الحكومي في لبنان تحدد مدى قابليته لإدخال معايير الإستدامة ومدى توافر "الضوء الأخضر" فيه لهذا الأمر، أما الدراسة الثانية فتسلط الضوء على أوضاع الأسواق اللبنانية ومدى قدرتها على تلبية الحاجات من المواد والسلع والخدمات التي تحترم شروط الإستدامة.

دراستان للإطار القانوني ولجهوزيّة السوق

الدراسة الأولى عنوانها "الإطار القانوني للشراء الحكومي المستدام في لبنان:الإمكانيات المتاحة لإدخال اعتبارات البيئة والإنصاف والعدالة في ممارسات الشراء لدى الدولة" وتتضمن تعريفاً بالشراء الحكومي المستدام ومسار منهجيّة مراكش، وتتناول في متنها، مراجعة للقوانين اللبنانية المتعلقة بالصفقات العامة والتنمية المستدامة ورصداً لملامح الشراء المستدام في هذه القوانين، وكذلك بيان الممارسات الواقعية والتكييف القانوني المعطى لها. كذلك تعرض الدراسة لقوانين وتجارب دول أخرى للنظر في إمكان الإقتداء بها أو الإفادة من تجربتها، وهو يخطّ المسالك القانونية المتوجب اعتمادها للوصول إلى الغاية المنشودة.

اعتمدت المراجعة القانونيّة على المنهجيّة الآتية:

- الإطلاع على تجارب الدول التي اعتمدت الشراء الحكومي المستدام على مستويات مختلفة لتعزيز فهم التنمية المستدامة وربطها بالأنشطة الحكومية بشكل عام وبالمشتريات العامة بشكل خاص، وعلى ظروف تبني هذه السياسة في الشراء وكيفية المواءمة بينها وبين الوضع الاقتصادي لديها ومراحل التطبيق الفعلي للاستدامة في الشراء، ذاك أن القانون لا يستطيع فرض نصوص غير قابلة للتطبيق أو تجافي واقعاً يستدعي المعالجة تدريجياً.

خلال اعداد الدراسة

من حلقة نظمت لعرض الدراسة

- الإطلاع بشكل وثيق على تجربة الدولة الفرنسيّة نظراً إلى ارتباط التشريع اللبناني بالمنهجيّة الفرنسيّة، ولأهمية قانونها الذي تبنى صراحةً المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الشراء الحكومي. كذلك تم الإطلاع على تجارب دول أخرى كسويسرا التي تعثر إصدار قانونها المعّد لهذا الإطار ومع ذلك أصدرت قراراً إداريا لتعجيل التطبيق مركزة على أن قانونها لا يمنع هذا النوع من الشراء، الأمر الذي يكتسب أهمية مطلقة إذا حصل في لبنان تأخير في إصدار قانون خاص للموضوع.
- مراجعة القوانين اللبنانية في ضوء الفهم أعلاه وتصنيفها إلى الفئات الآتية:
  - قوانين الشراء العام
  - قوانين الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية وما يتعلق بها من قوانين بناء وضرائب وعمل...
  - المراسيم والقرارات الوزارية ذات الصلة.
- مراجعة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالموضوع للنظر في محتواها ومدى علاقتها بالشراء المستدام.
- مراجعة الاجتهادات والأحكام القضائية للنظر في تطبيق القوانين البيئية بشكل خاص، وللنظر في منظار القضاء إلى هذا النوع من الشراء، لذلك كان من المفيد الإطلاع على قرارات ديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة والقضاء العدلي.

شرح لمضمون الدراسة

- الإطلاع والتدقيق في مشاريع القوانين المطروحة ذات الصلة بالموضوع للنظر في مدى تضمينها مفاهيم الشراء المستدام، مع ما في ذلك من أهمية مطلقة للانطلاق إلى اقتراح تبني هذه المشاريع أو تعديلها لتفي بالمطلوب.
- مراجعة بعض دفاتر الشروط العامة والخاصة المتعلقة بصفقات الإدارات للنظر في مدى تضمينها معايير الاستدامة.
- مراجعة تقارير ومؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع.
- الإطلاع على المبادئ المقرة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة The Paris Declaration on aid effectiveness to development of 2 March 2005.
- استعراض تجربة وزارة المال اللبنانيّة والتحديثات التي تعمل على تطبيقها.

وأكدت مديرة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط في مقدمة الدراسة الأولى أن المعهد "يعتبر أن المبادرة التي يطلقها تعني كل فئات المجتمع اللبناني بهيئاته الاقتصادية والعمالية والشبابية، ولا سيما هيئات المجتمع المدني الناشطة منذ سنوات في هذا المجال، وهو يدعوها إلى التعاون من أجل تحقيق هذه الغاية".

وينشر المعهد في مرحلة لاحقة دراسة أخرى لجهوزيّة السوق اللبناني للنظر في قدراته على تصنيع وتوريد السلع المستدامة والتجاوب مع خطوات الدولة المتوقعة في هذا الإطار.

المعهد يشارك في مؤتمر إقليمي نظمّه البنك الدولي حول إصلاح المشتريات الحكومية وبناء القدرات

شارك معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في المؤتمر الإقليمي الذي أقيم ما بين ٥ و٧ حزيران الفائت في فندق "انتركونتيننتال" في العاصمة الأردنية عمّان، تحت عنوان "نحو حاكمية أفضل وأداء أفضل للقطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تنظيم جهود إصلاح المشتريات الحكومية الإقليمية"، والذي نظمه البنك الدولي ومعهد البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة الاسبانية.

شارك في المؤتمر أكثر من ٤٠ مسؤولاً في إدارة المالية العامة والمشتريات الحكومية من اليمن والعراق والكويت وقطر وتونس والمغرب ومصر وفلسطين والأردن ولبنان، إضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من الدول نفسها، ومجموعة من الخبراء الدوليين في هذا المجال. وشمل الحضور اللبناني ممثلين عن ديوان المحاسبة والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. وشكل المؤتمر فرصة لعرض التوجهات الدولية وتجارب البلدان في دعم جهود الإصلاح في الشراء الحكومي وارتباطه الوثيق بتأمين الحاكمية الرشيدة، وتنشيط المساءلة الاجتماعية، وتحسين النتائج والأداء، وإشراك القطاع الخاص وتشجيعه، وصولاً إلى بناء القدرات وتعزيزها لدى مسؤولي المشتريات ومديريها.

عرض لتجربة معهد باسل فليحان

وفي هذا الإطار، عرض معهد باسل فليحان لتجربته في مجال تعزيز القدرات لدى العاملين في الشراء العام في لبنان، مواكباً رؤية وزارة المال وإستراتيجيتها في إعادة هيكلة إدارة المالية العامة، والتي تشكل عمليات الشراء أبرز مكونات دورتها.

وكان المؤتمر مساحة لتبادل الخبرات بين ممثلين الدول والخبراء المشاركين، وإطاراً لمناقشة خطط عمل وطنية تعرض الوضع القائم في كل من البلدان المشاركة، بالإضافة إلى التحديات والإجراءات والأدوار والمسؤوليات، وصولاً إلى الأدوات اللازمة لتحسين أنظمة الشراء الحكومي وتحقيق القيمة الفضلى من المال العام.

ضمن العدد الثاني من المجلة

الشراء الحكومي: ثماني دراسات في "السادسة"

في ثمانية أبحاث أعدها خبراء ومختصّون من لبنان والعالم العربي وفرنسا والأمم المتحدة، عالج العدد الثاني من مجلّة "السادسة" (آذار ٢٠١٢) موضوع "الشراء الحكومي: الصفقات العامة وإصلاح إدارة المال العام".

لماذا الشراء الحكومي

لأنه يقع في صميم عمليّة إدارة المال العام وله حيز مهم في الاقتصاد الكلّي، ويعتبر إصلاح أنظمته محوراً أساسيّاً في عملية إصلاح إدارة النفقات وأداة فاعلة تستخدمها الحكومات كرافعة تغيير في إدارة السياسات العامّة"، على ما جاء في افتتاحية العدد.

ولأن الشراء الحكومي هو "الحلقة الرئيسة التي تسمح بترجمة القرارات المتعلقة بالسياسات العامة (مثل إنشاء الطرق وبناء المدارس وتوفير الخدمات) إلى نتائج حسّية تنعكس على مجريات الحياة اليومية للمواطنين".

لأن عمليات الشراء الحكومي تؤثر بشكل ملموس على سياسات الحكومات وبرامجها على المستويين المحلي والوطني، وتنعكس نتائجها على بيئة الأعمال وتنافسيّة الأسواق وعلى قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وعلى الابتكار وتحقيق التزامات الدول بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعيّة وغيرها.

ولاحظت "السادسة" أن الوعي العام في شأن أهمية الشراء الحكومي "لا يزال دون المستوى المطلوب في لبنان وكثير من دول المنطقة"، وأن "عددا قليلا من أصحاب القرار يدركون" هذه الأهمية.

بلدان المنطقة

بحسب "السادسة"، "تعاني بلدان المنطقة ضعفاً في نظم الصفقات العامة وعدم وضوح بالنسبة إلى وظيفة القائم بعملية الشراء (أو الشاري العام). فتقادم الأطر التشريعيّة والتنظيمية في كثير من الحالات أدى إلى ترهّل ممارسات الشراء الحكومي وتفشّي الفساد فيها وانعدام الشفافيّة والمساءلة في كلّ مرحلة من مراحل عمليّة الشراء بدءا من تحديد الحاجات إلى وضع ونشر الخطط السنويّة، مرورا بإدارة المناقصات، وانتهاءً بإدارة العقود ودفع المستحقّات".

وفي سبيل إصلاح ممارسات الشراء، بادر عدد من البلدان إلى تطبيق إصلاحات، بدعم من منظّمات دوليّة. فإصلاح نظم الشراء الحكومي "من القواعد ذات الأهمية البالغة للديمقراطيات القائمة والناشئة في بلدان منطقة الشرق الأوسط ومن شأنه أن يعزز إقبال الجهات المانحة على تمويل المشاريع التنموية. كما أن الممارسات السليمة والحكيمة تسمح للحكومات تحقيق وفورات وضمان مبدأ السعر مقابل الجودة وحماية أموال المكلّفين وتخصيص الموارد المالية بفعالية أكبر، فتصبح لاعباً ديناميكياً وموثوقاً به في سوق السلع والخدمات، ومنفّذاً فعالاً ومسؤولاً للأشغال العامة"، بحسب افتتاحية "السادسة".

الدراسات

تبدأ بدراسة قدمها الدكتور منير راشد، نائب رئيس جمعية الاقتصاديين اللبنانيين والخبير سابقا في صندوق النقد الدولي حول "الشراء الحكومي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". تلتها قراءة بالأرقام لدراسة ميدانيّة قام بها معهد باسل فليحان حول ملامح الشراء الحكومي في لبنان من تقديم الخبيرتان الاقتصاديتان سابين حاتم وبسمة عبد الملك. "الإطار القانوني والمبادئ الأساسيّة للصفقات العامة في لبنان" قدّمه القاضي في ديوان المحاسبة إيلي معلوف تلاه دراسة للمدعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي بسّام وهبة حول "المخالفات في الصفقات العامة في لبنان".

تجارب الدوّل

التجربة المغربيّة في مجال إصلاح منظومة الصفقات العموميّة قدّمها رئيس هيئة الخبرة في ميدان الصفقات في الخزينة العامة في المغرب الدكتور عبد المجيد بوتقبوت. أما التجربة اليمنيّة في "تطوّر نظام الصفقات العامة في اليمن" فقدّمها أمين عام المجلس الأعلى للمناقصات في اليمن الدكتور إنعم الشهاري. السيد كريم دراز، رئيس القسم القانوني في مصلحة مشتريات الدولة في فرنسا عرض "للجدوى الاقتصاديّة في تُغيّر ممارسات الشراء الحكومي في فرنسا". أما الشراء المستدام فعرض مبادئه وتوجهاته الخبيران في برنامج الأمم المتحدة للبيئة السيدان فريد ياكر وكارلوس إيمانويل أورتيز في دراسة عنوانها "الشراء العام المستدام: توجيه القدرة الشرائيّة للدولة نحو الاستدامة".

وفي العدد كذلك دراستان مرتبطتان بالمحور وهما "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة وتشغيل البنية التحتيّة في لبنان" للدكتور مروان قطب الأستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية، و«الشراء العام لتحفيز القطاع الخاص على الابتكار" من إعداد فريق المعهد.

غلاف العدد الثاني من "السادسة"

مؤشرات ومراجعات قوانين وكتب

في الجزء الاقتصادي من "السادسة" وضمن فقرة "مؤشّرات لبنانيّة"، مقالة بعنوان "النمو الاقتصادي في لبنان: الواقع والتوقّعات (١٩٩٧-٢٠١٢)" أعدّتها الخبيرة الاقتصاديّة السيدة نجلاء نخلة. أما في فقرة "اتجاهات اقتصاديّة عالميّة" فيتضمن العدد مقالاً بعنوان "الأزمة الاقتصاديّة العالميّة واتجاهات تطوّر الأجور والأرباح والضرائب في الاقتصادات المتطوّرة" من إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات.

فقرة "تشريعات" التي يعدّها الزميل وليد الشّعار، رئيس دائرة التشريع الضريبي في وزارة المالية تسلط الضوء على كل من قانون الإثراء غير المشروع، وقانون "السماح للمهجّر بالبناء ضمن عقار لا يستوفي الشروط القانونيّة للبناء"، وقانون الأسواق المالية، وسواها من القوانين، إضافة إلى "تعليمات جديدة صادرة عن وزير المال في خصوص الإعفاءات من رسم الطابع المالي وضريبة الأملاك المبنيّة المتعلّقة بالقروض السكنيّة".

فقرة "مراجعة كتب تعرض " لكتاب صادر حديثًا بعنوان "الحوكمة العامة الجديدة؟ الآفاق المستجدة لنظريّات وممارسات الإدارة العامة" (تحرير ستيفن ب. أوسبورن) بقلم الخبيرة في الإدارة العامة الأستاذة المحاضرة في الجامعة الأميركية هبا خضر.

مجلّة السادسة، فصليّة، تعنى بدراسات المال العام وبناء الدّولة، وتصدر عن معهد باسل فليحان.
لا تترددوا بإرسال مساهماتكم وفقا لشروط النشر المنصوص عنها في مقدمة العدد

هل أنت "ذكي" اقتصادياً ومالياً؟

هذا الاستبيان سيساعدك على تقييم ثقافتك الاقتصادية والمالية، أي درجة معرفتك بشؤون إدارة المال العام والخاص

الموازنة العامة هي خطة الحكومة السنوية لـ:

أ. إجمالي الواردات والنفقات

ب. جزء من الإيرادات و إجمالي النفقات

ج. إجمالي الواردات وجزء من النفقات

أخر موازنة أقرت في لبنان في عام:

أ. ٢٠٠٥

ب. ٢٠٠٨

ج. ٢٠١٠

يحصل العجز في الموازنة عندما:

أ. تنفق الحكومة أكثر مما تحصّل

ب. تحصّل الحكومة أكثر مما تنفق

ج. يرفع سعر صرف العملة للدولار

بإمكان الحكومة معالجة العجز في الموازنة عبر:

أ. زيادة معدلات الضريبة

ب. تخفيض الإنفاق

ج. اقتراض الأموال

د. كل ما سبق ذكره

الضريبة هي:

أ. مصدر إيرادات

ب. لتمويل أجور موظفي القطاع العام

ج. لتمويل المشاريع العامة ولتدويل الدعم الاجتماعي

د. كل ما سبق ذكره

ما هو حجم الدين العام في لبنان حتى العام ٢٠١١، ومن يديره؟

أ. ٨١ مليار ل.ل.، وزارة المالية ومصرف لبنان

ب. ١٢٠ مليار ل.ل.، مصرف لبنان

ج. ٥٠ مليار ل.ل.، وزارة المالية

افترض أنّك أودعت مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ل.ل في حساب توفير بمعدّل فائدة مضمونة يبلغ ٥ ٪ سنوياً. ما هي قيمة المبلغ المسجّل في حسابك في نهاية السنة الأولى، بعد زيادة قيمة الفائدة على المبلغ الأساسي؟

ما هي قيمة المبلغ المسجّلة في حسابك في نهاية السنة الخامسة؟ هل هي:

أ. أكثر من ١٢٥،٠٠٠ ل.ل.

ب. بالضبط ١٢٥،٠٠٠ ل.ل.

ج. أقلّ من ١٢٥،٠٠٠ ل.ل.

لنفترض أنّك، في فترة التنزيلات، رأيت جهاز تلفزة من الطراز نفسه في محلين تجاريين مختلفين، وأنّ السعر الأساسي للجهاز هو ١،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل، وأنّ المتجر الأوّل يعرض الجهاز مع حسم ١٠٪ على سعره الأساسي، في حين أنّ المتجر الآخر يقدّم حسماً بقيمة ١٥٠،٠٠٠ ل.ل. أيّ عرض هو الأفضل – حسم ١٥٠،٠٠٠ ل.ل أم حسم ١٠٪؟

أ. حسم ١٥٠،٠٠٠ ل.ل

ب. حسم ١٠٪

ج. العرضان متساويان

عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات خلال فترة من الزمن، بإمكاننا القول أنّ ثمّة تضخّماً.

أ. صح

ب. خطأ

يستورد لبنان بعض الأدوية من سويسرا، في حال ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري في الأسواق العالمية، فإنّ أسعار هذه الأدوية في لبنان سوف:

أ. ترتفع

ب. تبقى على حالها

ج. تنخفض

> "يزداد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً وتتخبط الطبقة المتوسطة في الدّين لأنّ التوعية بمسائل إدارة المال غالباً ما تبدأ في البيت وليس في المدرسة"
>
> روبرت كيوازاكي

الأجوبة: ١) أ؛ ٢) أ؛ ٣) أ؛ ٤) أ؛ ٥) د ٦) أ؛ ٧) ١٠٥،٠٠٠ ل.ل.؛ ٨) أ؛ ٩) أ؛ ١٠) أ؛ ١١) أ؛

باختصار...

يُعنى التثقيف المالي والاقتصادي بتوعية المواطنين، وخصوصاً فئة الشباب منهم، وتثقيفهم حول شؤون إدارة المال العام والخاص على نحو يتيح لهم اتخاذ القرارات السليمة في الأوضاع التي يواجهونها اليوم أو في التخطيط للمستقبل، كذلك يتيح لهم التعاطي الإيجابي والبنّاء مع المؤسسات المالية الخاصة والهيئات الحكومية ويعزز المؤسسات الديمقراطية.

أصبحت المعرفة بشؤون إدارة المال العام وبالمبادئ الأساسية لإدارة المال الخاص من الأمور الضرورية في عالم اليوم. فالأفراد كما الحكومات، يواجهون تحديات مالية واقتصادية كبيرة بفعل الأزمات والتحولات التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

ومن هنا تزداد الحاجة إلى بناء جيل من المواطنين الواعين القادرين على المساهمة بفاعلية في اتخاذ القرارات الرشيدة بما يحسن أوضاعهم المالية الخاصة ويعزز النمو الاقتصادي عامةً، ويمكّنهم من المشاركة في صنع السياسات العامة.

دائرة التحليل الاقتصادي الكلي
عضو جديد في عائلة وزارة المال

صدر في ١٥ آذار الفائت مرسوم يحمل الرقم ٧٧٢٤ باحداث دائرة التحليل الاقتصادي الكلي في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات– مديرية المالية العامة.

ونص المرسوم على ان تضاف هذه الدائرة إلى المادة السادسة من المرسوم الرقم ٢٨٦٨ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ (تنظيم وزارة المالية).

وبحسب المرسوم، تتولى الدائرة ما يأتي:

- توفير رؤية اقتصادية شاملة للموازنة العامة السنوية للدولة وتضمينها مؤشرات اقتصادية بالتنسيق مع الادارات والمؤسسات الاقتصادية والهيئات ذات الصلة.
- وضع اطار متوسط وطويل الاجل لنفقات وايرادات الدولة بالتنسيق مع كافة الدوائر المعنية في وزارة المال.
- تحليل الاحصاءات الماكرو اقتصادية المتوقعة عند تحضير الموازنة كالنمو الاقتصادي ونسب التضخم وغيرها من المؤشرات الاحصائية.
- دراسة الانعكاسات والاثر الاقتصادي للسياسات المالية والضريبية المقترحة.
- اقتراح عدد من الخيارات للايرادات والنفقات تتلاءم مع الرؤية الاقتصادية الشاملة للموازنة.

"فيزا": قصة مصوّرة لتعليم الأطفال المفاهيم المالية

أعلنت "فيزا" و«مارفيل كوميكس" عن تعاونهما لكتابة قصة مصورة فريدة حول تعلّم الأسس المالية وعنوانها: "Avengers: Saving The Day".

وتجمع هذه القصة المجانية بين شخصيات مارفيل الرمزية مثل المنتقمون Avengers والرجل العنكبوت Spiderman بالإضافة إلى خبرة "فيزا" التعليمية المالية، وهي تعرّف الأطفال إلى المفاهيم المالية الأساسية.

غلاف القصة المصورة

عرضت هذه القصة الجديدة بحضور أكثر من ٦٠٠ مراهق خلال حدث أقيم في صالة الأفلام في مجمع ABC في الأشرفية، ومن خلال زيارات إلى عدد من فصائل الكشاف اللبناني. وقد حصل المشاركون على نسخة مجانية من القصة، فيما تعرّفوا إلى الأسس المالية كالميزانية والادخار والصيرفة. وتدعو المسابقة التفاعلية عبر الفايسبوك، المراهقين في لبنان إلى التعبير عن حسّهم الفني من خلال ابتكار قصتهم الخاصة حول تعليم الأسس المالية من خلال استخدام الصور المزوجة بخيالهم وشغفهم لشخصيات Avengers.

في هذا الإطار، علّقت لمى قباني، مديرة الاتصالات في شركة فيزا الشرق الأوسط، على إطلاق القصة قائلة: "نحن واثقون من أن القصة المصورة ستساهم في تعليم الصغار في لبنان قيمة التخطيط المالي والميزانية والادخار كي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مالية مدروسة في المستقبل."

حياة الوزارة

بنون وبنات

رزقت رئيسة الدائرة الإدارية في مالية جبل لبنان السيدة مي قهوجي مولوداً ذكراً سمّته بيتر.

ألف مبروك

"جيد جداً" لخليل زين

نال المحاسب في محتسبية صور الاستاذ خليل زين شهادة الماجستير في التدقيق المحاسبي بتقدير جيّد جداً من الجامعة الاسلاميّة في لبنان– خلدة، عن رسالته التي تناولت "معايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني لخبراء المحاسبة".

وتألّفت لجنة المناقشة من النقيب حكمت سليم، والدكتور ناجي الجمّال، والدكتور محمّد وهبة.

الشفاء العاجل لسهيل علي حسن

سهيل علي حسن

يتمنى فريق معهد باسل فليحان الشفاء العاجل لمستشار وزير المال للشؤون الجمركية السيد سهيل علي حسن، مدير اقليم جمارك بيروت بالانابة سابقاً، وأحد أبرز الجمركيين ذوي المسيرة المهنية الناصعة والناجحة، على أمل أن يعود في أقرب وقت الى عمله، وإلى نشاطه المعهود كمدرب في المعهد، تستفيد من خبرته الأجيال الطالعة من الجمركيين.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: مايا ملحم، جنان الدويهي، سابين حاتم، جوزيان شبلي، أمل حوّا، سينتيا إده، مايا بصيبص، كارل ريحان، بسمة عبد الخالق، سوزان أبو شقرا، ثريّا سراج وفيرجينيا اسكندر
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: مطبعة رعيدي

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 45 l Juillet 2012 l www.institutdesfinances.gov.lb

L'informatisation de l'administration fiscale pour améliorer la qualité des services… et les recettes

L'informatisation des processus administratifs compte parmi les projets les plus importants entrepris par l'administration fiscale libanaise. Elle a pour objectif premier d'établir une communication avec les contribuables afin que ces derniers puissent régler leurs impôts avec efficacité et rapidité, en tout lieu et tout moment.

Cette volonté d'implémentation d'un système informatique global s'inscrit dans le cadre d'une orientation générale du gouvernement visant à "améliorer les services de l'administration publique par une utilisation efficace des techniques de l'information et de la communication et, dès lors, passer ainsi à un système de transactions électroniques et à un gouvernement informatisé".

L'informatisation, en effet, présente de multiples avantages. Elle offre des prestations rapides, simples, efficaces et peu coûteuses pour tous ses usagers. Elle encourage les contribuables à régler leurs impôts volontairement, et, d'une certaine façon, à se conformer à leur devoir par conviction et non par coercition.

L'utilisation de la technologie informatique est devenue incontournable dans le domaine de l'administration pour tous les avantages qu'elle représente, et, au Liban, nous en avons de plus en plus besoin, surtout dans l'administration fiscale.

De manière générale, nous sommes convaincus qu'une réorganisation et une modernisation de l'administration fiscale amélioreront nettement les recettes et permettront de renouveler la confiance des citoyens libanais dans leur pays. Le Liban y gagnera également au niveau de sa réputation internationale. Nous soutenons également que le développement de l'administration fiscale constitue la base du processus global de la réforme financière, pierre angulaire des politiques économiques et des plans d'action, … pour atteindre la croissance économique souhaitée.

Mohammad Safadi
Ministre des Finances

Rencontre avec Gilles Berteau, Secrétaire général du CREDAF:

"En France, on peut désormais déclarer ses impôts sur iphone"

Le ministre Safadi présidant l'ouverture du CREDAF, avec M. Gilles Berteau, 3e à gauche

Sous le thème de "L'administration fiscale et l'informatisation", le CREDAF (Centre de Rencontres et d'Études des Dirigeants des Administrations Fiscales) a organisé son 27e colloque international à Beyrouth, à l'Hôtel Movenpick, du 7 au 10 mai 2012. 125 participants venant de 31 pays et de 9 organismes internationaux ont pris part au colloque. Etaient également invités, les directeurs généraux des administrations fiscales des pays fondateurs ainsi que les anciens secrétaires généraux du CREDAF. Hadith Al Malia a rencontré pour l'occasion le Secrétaire général du CREDAF, Gilles Berteau, afin d'évaluer la percée de l'informatisation dans le domaine de l'administration fiscale et les avantages qu'elle représente.

Le CREDAF fête cette année son trentième anniversaire. Pouvez-vous nous en dire plus sur sa mission et ses objectifs?

Effectivement, le CREDAF est né en 1982 à Yaoundé, au Cameroun. Au départ, il y a une quinzaine de pays francophones qui ont eu l'idée de se regrouper pour créer ce centre de rencontre. Le but étant de mettre en commun des expériences et de réfléchir ensemble à l'organisation et à la modernisation des administrations de sorte à pouvoir constituer une base de données qui bénéficierait à l'ensemble des membres du CREDAF.

On remarque que les pays africains constituent la grande majorité des membres du CREDAF. Comment expliquer cela?

Le CREDAF est né d'une réunion que la France organisait depuis les années 1970 avec quelques pays d'Afrique francophone. Les fondateurs du CREDAF ont décidé que cette organisation devait être francophone, ils se sont donc élargis aux autres pays ayant la langue française en commun, notamment en Afrique et dans le reste du monde. Aujourd'hui, nous sommes présents sur les quatre continents et avec des pays comme le Canada, le Liban, le

Suite page 2

Editée par:

معهد باسل فليحان المالية
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Coopération Sud-Sud et échange d'expertise 3
Go Green! 4
Lancement des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise 2012 6

Suite de la page 1

Cambodge, la France ou la Belgique. Nous avons actuellement des contacts avec le Vietnam qui participe régulièrement à nos réunions ainsi que le Laos, les Seychelles et l'Ile Maurice… Mais notre souhait, pour l'instant, est de rester francophones parce que c'est l'esprit de départ.

Nous remarquons pourtant, parmi vos invités au colloque de Beyrouth, la présence de certains pays du Golfe qui ne sont pas francophones…

Pour le colloque annuel, nous avons toujours laissé au pays d'accueil la liberté d'inviter les pays qu'il désirait. Il se trouve que cette année, le Liban a souhaité inviter les pays du Golfe. C'est une façon pour nous de nous ouvrir à d'autres pays sans pour autant chercher à élargir le CREDAF. Cette ouverture nous permet d'avoir l'occasion, au moins une fois par année, d'échanger avec d'autres Etats et de bénéficier de leurs expériences en la matière.

Pour en revenir au thème du colloque de cette année, dans quelle mesure pensez-vous que l'informatisation permet à l'administration fiscale d'améliorer sa performance?

Je crois qu'il y a plusieurs objectifs dans l'informatisation de l'administration pour nos pays membres. L'amélioration de la performance vient évidemment très rapidement par les objectifs principaux. Dès lors que vous abandonnez les procédures papier et que vous informatisez, vous avez des gains de temps et donc des gains de performance dans l'exécution des taches répétitives et également dans ce qu'on appelle le "reporting". L'informatique permet de mieux développer l'activité puisque vous pouvez mettre en place des tableaux de bord et avoir ainsi des rendements réguliers et fiables. Tout cela contribue largement à la performance.

Quels seraient les autres objectifs de l'informatisation?

Nous avons parlé de performance en termes de productivité du personnel mais nous pouvons également relever une performance budgétaire puisque nous constatons que tous les pays qui s'informatisent arrivent à élargir l'assiette de l'impôt en identifiant les contribuables, notamment en commençant par les professionnels et les grandes entreprises. Les recettes fiscales augmentent en général de façon assez significative ce qui nous permet donc de dire qu'il y a performance budgétaire. Nous pouvons également relever un autre enjeu important qui se rapporte à la relation à l'usager. L'informatisation permet d'améliorer cette relation-là.

Comment la France a-t-elle réussi à mettre en place l'informatisation? Et quels progrès ont été faits dans ce domaine?

La France s'est informatisée très tôt, dans les années 1970. Elle a évolué cette dernière décennie avec un programme d'intégration de l'informatisation qui s'appelait Copernic et qui était très orienté vers les usagers. Puis il y a eu la mise en place de bases de données partagées qui permettent d'utiliser au mieux les informations que l'on a pour alimenter les différentes applications. Actuellement, la France a lancé toute une série de développements vers la relation à l'usager de façon à permettre un dialogue via internet. Il est désormais possible pour l'usager de déposer des déclarations simplement par mail par exemple. Évidemment, la télédéclaration suppose aussi le paiement des impôts des particuliers comme des professionnels. Donc, au delà de ce système de télédéclaration et de télépaiement, c'est une nouvelle relation avec l'usager qui est en train de s'établir. Aujourd'hui, on a développé des applications sur iphone ou ipad qui permettent aux usagers de faire leurs déclarations en ligne grâce à quelques clics et avec une signature authentifiée. Désormais, on peut être en relation avec l'usager 24h sur 24h...

A votre avis, où se situe l'administration fiscale libanaise par rapport à tous ces projets ?

J'ai plutôt l'impression que le Liban fait partie des pays qui sont bien avancés en matière d'informatisation mais cette dernière ne s'arrête jamais parce que les nouvelles technologies font qu'on a sans cesse de nouvelles possibilités. L'internet, par exemple, a fait ouvrir de nouveaux horizons notamment dans la relation avec l'usager. Les nouvelles technologies ont aussi un rôle dans les évolutions législatives que nous avons régulièrement dans les lois de finance et qui nous obligent à reprendre les systèmes informatiques. En France, on évalue chaque année à 35% le nombre de programmes qui doivent être modifiés pour prendre compte des nouvelles mesures fiscales. Il y a une mise à jour qui est liée aux évolutions de la loi fiscale mais il y a aussi les développements nouveaux de la technologie ainsi que l'amélioration continue du travail des agents, de leurs performances et de la productivité, pour rendre un meilleur service à l'usager… C'est un chantier perpétuel dans lequel nous sommes aujourd'hui pleinement engagés.

Qu'est-ce que le CREDAF?

Dès 1972, et à la demande de la Direction générale des impôts française, des rencontres rassemblant une dizaine de pays de la zone africaine francophone sont organisées. En 1982, et ayant mesuré l'importance des échanges d'expériences pour les responsables des administrations fiscales dans les domaines relevant de leur compétence, le CREDAF (Centre de Rencontres et d'Etudes des Dirigeants des Administrations Fiscales) est créé. Association non gouvernementale et à but non lucratif, le CREDAF est administré par un Bureau composé de 7 pays (3 membres permanents: la Belgique, le Canada et la France; et 4 membres "tournants"). Son siège social et son secrétariat exécutif sont fixés à Paris, par décision de l'Assemblée générale. Il compte aujourd'hui 30 pays répartis sur 4 continents, qui sont: l'Algérie, la Belgique, le Bénin, le Burkina Faso, le Burundi, le Cambodge, le Cameroun, le Canada, les Comores, le Congo, la Côte d'Ivoire, Djibouti, la France, le Gabon, la Guinée, la Guinée-Bissau, Haïti, le Liban, Madagascar, le Mali, le Maroc, la Mauritanie, le Niger, la République Centrafricaine, la République Démocratique du Congo, Sao Tomé et Principe, le Sénégal, le Tchad, le Togo et la Tunisie.

Le CREDAF constitue le trait d'union entre tous ses pays membres, créant le lien qui leur permet de mieux échanger leur expérience. Dans ce but, il organise des rencontres annuelles (colloques et séminaires), il diffuse une documentation sur les systèmes fiscaux des différents pays, etc.

Les intervenants du 27e colloque international du CREDAF

Deux délégations, Ivoirienne et Palestinienne, à l'Institut Basil Fuleihan

Coopération Sud-Sud et échange d'expertise

La délégation de Côte d'Ivoire à l'Institut Basil Fuleihan

Au cours de la dernière semaine de Mai, deux délégations étrangères de haut niveau ont visité l'Institut des Finances Basil Fuleihan. Ces visites entrent dans le cadre des efforts de coopération Sud-Sud et de l'échange d'expertise technique dans les sujets de formation, de relations institutionnelles, d'administration et de communication…

Délégation de Côte d'Ivoire

Le 28 mai, une délégation de hauts responsables du Ministère des Finances Ivoirien était accueillie à l'Institut des Finances Basil Fuleihan, Beyrouth.
M. Adama Kone, Directeur Général du Trésor, était accompagné par son Directeur général adjoint, M. Lassina Fofana, par Mme Sylvie Dadie N'Guessan, Conseillère Technique, ainsi que par MM. Soungalo Jules Prospère Coulibaly, Directeur du Trésor, et Ekian François Kabran, Directeur des Systèmes d'Information. Cette visite d'un jour avait pour objectifs de partager l'expérience de l'Institut des Finances Basil Fuleihan au niveau de l'accompagnement des réformes, de présenter sa structure ainsi que la stratégie de formation. Figuraient également à l'ordre du jour, les projets de réforme en Finances Publiques entrepris par le Ministère des Finances libanais.
Cette visite revêt une importance majeure, puisque le Ministre des Finances de Côte d'Ivoire travaille actuellement à la mise en place, avec le soutien de la France, d'un Institut des Finances.
A l'issue de la visite, la délégation Ivoirienne s'est déclarée fort satisfaite de l'accueil et du professionnalisme de l'équipe de l'Institut des Finances Basil Fuleihan.

Délégation palestinienne

Le 30 juin, l'Institut accueillait, pour 3 jours, une délégation venue de son homologue de Palestine, l'Institut des Finances palestinien (PFI), composée de Mme Faida Awashreh, Directrice de Formation et de M. Abdelfattah Hajji, Directeur Administratif et Financier. Au programme de la visite: des présentations sur la structure et le mode de fonctionnement de l'IDF, le cadre légal et les régulations administratives et financières, le programme de comptabilité électronique, les politique et méthodologie de formation, les nouveaux outils utilisés, etc.
En fin de visite, les membres de la délégation ont souligné l'importance que revêtent l'échange d'expériences et le transfert d'expertise technique dans les sujets de formation, de relations institutionnelles, d'administration et de communication. La délégation a également exprimé la volonté de garder un contact continu avec l'Institut dans le cadre des activités régionales futures animées par le réseau GIFT-MENA.

Mise en commun avec la délégation ivoirienne

La délégation de l'Institut des Finances Palestinien (PFI)

Go Green!

By Virginia Iskandar

If you think that going green will put you in the red we urge you to reconsider!
Being green is now a business opportunity, not a hindrance.

Some tips to be used in the office:

1. Be bright about light

Artificial lighting accounts for 44 percent of the electricity use in office buildings.

- Make it a habit to turn off the lights when you're leaving any room for 15 minutes or more and utilize natural light when you can.
- Make it a policy to buy Energy Star-rated light bulbs and fixtures, which use at least two-thirds less energy than regular lighting, and install timers or motion sensors that automatically shut off lights when they're not needed.

2. Maximize computer efficiency

- Make it a habit to turn off your computer —and the power strip it's plugged into— when you leave for the day. Otherwise, you're still burning energy. (Check with your IT department to make sure the computer doesn't need to be on to run backups or other maintenance.) During the day, setting your computer to go to sleep automatically during short breaks can cut energy use by 70 percent. Remember, screen savers don't save energy.

3. Print smarter

- Make it a habit to print on both sides or use the back side of old documents for faxes, scrap paper, or drafts. Avoid color printing and print in draft mode whenever feasible.

4. Go paperless when possible

Make hard copies only when necessary.

- Make it a habit to think before you print: could this be read or stored online instead? When you receive unwanted catalogs, newsletters, magazines, or junk mail, request to be removed from the mailing list before you recycle the item.
- Make it a policy to post manuals and similar materials online, rather than distribute print copies. They're easier to update that way too.

5. Ramp up your recycling

- Make it a habit to recycle everything your company/firm collects. Just about any kind of paper you would encounter in an office, including fax paper, envelopes, and junk mail, can be recycled.
- Make it a policy to place recycling bins in accessible, high-traffic areas and provide clear information about what can and cannot be recycled.

6. Close the loop

- (Make it a policy to purchase office supplies and furniture made from recycled materials.

7. Watch what (and how) you eat

- Make it a habit to bring your own mug and dishware for those meals you eat at the office.

8. Rethink your travel

- Make it a habit to take the public transport when feasible instead of a rental car when traveling on business.
- Make it a policy to invest in videoconferencing and other technological solutions that can reduce the amount of employee travel.

9. Reconsider your commute

- Make it a habit to carpool, bike, and/or telecommute when possible.
- Make it a policy to encourage telecommuting (a nice perk that's also good for the planet!) and make it easy for employees to take alternative modes of transportation by subsidizing commuter checks, offering bike parking, or organizing a carpool board.

10. Create a healthy office environment

- Brighten up your office with plants, which absorb indoor pollution.

Quick Tips:

- Print double sided in the office where possible.
- Make sure all printers and copiers are set up to print on both sides of paper.
- Use unbleached and uncolored paper. If you need to use colored paper, use pastel colors.
- Buy products in bulk to minimize packaging.
- Switch off lights when they are not needed and on leaving a room.
- Computers and monitors should be turned off when not in use.
- Working from home where appropriate saves around 50 liters per week of fuel.
- Use email where possible to communicate rather than fax or letter.
- Consider using a mug or cup instead of plastic cups.
- Avoid using paper towels where possible.
- Bring in a few plants - they love to absorb indoor pollution.
- Think about solar shading to reduce the amount of heat from the sun that penetrates your office building.

- Keep the blinds closed to conserve heat in winter and keep it out during summer.
- Check out occupancy sensors for areas of the office that aren't used as much, such as the break or conference room.
- Fix things that are broken! Leaky taps, faulty electrical items , blocked drains can lead to excessive consumption or create the opportunity for pollution.

Quick Stats:

- Driving 10 percent less, by walking, cycling, carpooling, or taking public transport, can reduce greenhouse gas emissions by 0.2 to 0.8 tons per year, depending on the vehicle.
- Carbon dioxide is the number one contributor to the greenhouse effect, and cars produce about 30 percent of the nation's carbon dioxide emissions.
- A single-sided 10-page letter costs x to mail; that same letter, copied onto both sides of the paper, uses only five sheets and 60% of cost in postage.
- A ton of 100 percent recycled paper saves the equivalent of 4,100 kWh of energy, 7,000 gallons of water, 60 pounds of air emissions, and three cubic yards of landfill space.
- Heating, cooling and ventilation accounts for 39 percent of the energy use in a typical office.
- An adjustment of only a degree or two can cut heating or cooling bills by two to three percent. Extending that to three or four degrees can produce savings of 10 percent or more.

Hope you enjoyed the tips and stats!

Study Tour to the International Training Center of the International Labor Organization (ITC-ILO)

The visit to the International Training Center of the International Labor Organization (ITC-ILO), was an exceptional occasion for the delegation from the Institut des Finances Basil Fuleihan to exchange experiences and benchmark practices in capacity development. This opportunity enabled both institutions to share their expertise specifically related to public procurement, learning and information technology methodologies, project management and training management.

The delegation was composed of Judge Nelly Abi Younes (Trainer), and the IOF team represented by Ms. Jinane Ghanem Doueihy, Ms. Souraya Srage, and Ms. Sabah Kheireddine. The visit, that took place between the 2nd and 4th of May 2012 in Turin Italy, was organized within the framework of the "Capacity Building in Public Procurement (CBPP)" project, and funded by the Government of Italy in collaboration with the Italian Cooperation Office in Beirut.

The IoF delegation

The delegation with representatives from ITC-ILO

Lancement des Rencontres des Cadres Dirigeants

L'Institut des Finances Basil Fuleihan, en coopération avec l'Ecole Nationale d'Administration (ENA-France), a lancé la troisième édition des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise, placées sous le thème des "Finances Publiques et Modernisation de l'Etat". Le cycle de quatre rencontres est organisé en collaboration avec l'Ambassade de France au Liban et bénéficie du soutien de la Fransabank et de l'Institut Français.
Hadith al Malia a rencontré les experts qui ont animé les troisième et quatrième rencontres:
M. Jérôme Grand D'Esnon, qui a développé le thème des "Marchés Publics" les 25 et 26 avril dernier, est juriste, enseignant à l'ENA et

Jérôme Grand D'Esnon

"l'approche fondée sur le prix le plus bas est simpliste et aboutit à de mauvais achats publics"

Quels sont les facteurs qui ont entrainé la réforme de l'achat public en France?
Les acheteurs français se sont retrouvés à un moment face à une réglementation qui était inadaptée par rapport à leurs besoins. Il y a eu une prise de conscience que les outils qu'ils avaient étaient complètement inadaptés et donc mal utilisés.

Quelle a été l'approche adoptée dans la réforme de l'achat en public France?
La réforme française est très encadrée parce que les règles françaises sont des règles européennes. Mais à partir de cette contrainte, la démarche adoptée a été de responsabiliser les acheteurs publics, de passer à un code qui pose les règles, donne des outils et ensuite incite les acheteurs à utiliser le bon outil au bon moment. C'est une petite révolution culturelle qu'on essaie de mener par les petits détails qui changent beaucoup de choses, ne serait-ce qu'en mettant au même niveau toutes les procédures et en incitant les acheteurs à aller voir d'autres procédures, à dialoguer.

Quels sont les critères d'un achat public efficace?
Un achat public efficace est celui qui permet de satisfaire le besoin public défini au départ. Les achats simples nécessitent des procédures simples, mais avec des achats compliqués, il faut apprendre à négocier et à dialoguer. Il ne faut pas avoir peur de dialoguer pour arriver au final à la bonne solution.

Comment promouvoir la concurrence?
Pour promouvoir la concurrence, il faut faire de la publicité et mettre en place des règles qui soient justes et équitables. Il faut donner confiance au marché, c'est-à-dire avoir un environnement légal administratif qui incite les concurrents à venir. Il y a d'abord les procédures et ensuite une relation de confiance qu'il faut installer. Encore une fois,

J. Grand D'Esnon

le marché a l'impression que les règles sont respectées et que la concurrence viendra par elle-même. Si pour le moment on n'a que quelques candidats, toujours les mêmes, c'est parce que les autres opérateurs économiques ont l'impression qu'ils n'auront pas de chance et que ça sent la magouille! Avoir de la concurrence, c'est instaurer une vraie relation de confiance avec le marché. Ca passe par un effort de transparence avec les candidats qui consiste, entre autres, à leur expliquer pourquoi ils n'ont pas été retenus. Je sais que ce n'est pas la pratique au Liban et c'est quelque chose qu'on a imposé en France avec beaucoup de mal. Mais la réforme des achats publics en France a commencé en 2004 et elle évolue tous les jours.

Comment l'achat public peut-il "freiner" la corruption et combattre la fraude?
Je ne crois pas du tout que les procédures protègent contre la fraude. Elles doivent aider à la qualité et l'efficacité de l'achat public. Ce n'est pas une procédure qui protège mais la transparence dans les procédures et les contrôles qu'on fait. C'est toute une organisation de contrôle interne qu'il faut mettre en place. Donc c'est beaucoup plus ambitieux, beaucoup plus compliqué. C'est du long terme et il ne faut surtout pas croire qu'on règle le problème de fraude avec les procédures. Une fois qu'on a de nouvelles règles, il faut, avec la formation des différents acteurs, sensibiliser l'acheteur à la question du contrôle interne, à la manière dont on peut établir la traçabilité d'une procédure et la façon dont on peut arriver à objectiver les choix. Il ne faut pas se reposer sur un code et se dire qu'il n'y aura plus de problèmes.

Quel état des lieux pourriez-vous dresser pour les achats publics au Liban?
Le Liban actuel, c'est un peu la situation française avant la réforme, c'est-à-dire avec les mêmes problématiques, à savoir une législation qui est très obsolète et une approche de l'achat public qui reste pour le moment trop simpliste, notamment l'approche fondée sur le prix le plus bas et qui est une très mauvaise approche. Elle aboutit à de mauvais achats, parce qu'un achat c'est un rapport qualité prix… Je pense qu'il y a besoin, au Liban, d'une nouvelle réglementation. Le Liban, comme tout pays qui suit une réforme a besoin de formations du secteur. Il faudra donc travailler au niveau des textes et du terrain car, au-delà du texte, ce sont les pratiques et les réflexes qui comptent.

Quelles sont vos recommandations pout le Liban dans sa marche vers la réforme de l'achat public?
Je pense qu'il ne faut pas hésiter à parier sur la formation et sur le professionnalisme. Il ne faut pas avoir peur de mettre en place, dans la réglementation, des procédures un peu compliquées à manier. A partir du moment où il y a des achats compliqués, on prévoit des procédures qui répondent à leurs critères et l'on y forme les différents opérateurs économiques. Je pense qu'il faut être ambitieux au niveau de la réglementation tout en étant le moins paranoïaque possible.

de la Fonction Publique Libanaise 2012

spécialiste des contrats publics (marchés, DSP, PPP), privatisations, projets publics et Droit public des Affaires. Au cours des Rencontres, il s'est approfondi sur l'étude du marché public comme outil de réforme, passant en revue les aspects, spécificités, enjeux, techniques et procédures applicables en la matière.
M. Jean-François Guillot, Magistrat depuis 1997 est Conseiller-Maître depuis 2011 à la Cour des Comptes en France.
A l'issue de son intervention sur les "Contrôle, audit et évaluation des dépenses publiques", les 23 et 24 mai 2012, il a passé en revue, pour l'envoyée de Hadith al Malia, le contenu de son séminaire ainsi que les politiques publiques mises en place en France et au Liban.

Jean-François Guillot

"La politique publique, c'est la définition des objectifs et la conduite des moyens permettant de les atteindre"

Vous avez longuement parlé, lors de votre séminaire, des finances publiques et de leur mise en œuvre en France. Pourriez-vous en dresser un état des lieux?
En France, les politiques publiques sont très anciennes et elles ont été peu formalisées dans certains endroits parce qu'on était sur une politique de reconduction des moyens et on ne se posait jamais de questions sur les stratégies. L'intérêt aujourd'hui, du fait de la rareté de la ressource budgétaire et de la complexité des organisations, est de coordonner les moyens et d'essayer de travailler d'une manière optimisée. La première technique de travail consiste à définir une stratégie, faire une analyse des risques, un état des lieux et spécifier les objectifs qu'on veut atteindre. Une fois qu'on a défini ce qu'est la politique publique, le deuxième stade, c'est de la faire accepter par le Parlement. Une fois que la politique publique a été mise en œuvre, on va faire un bilan d'évaluation et vérifier si les crédits qu'on a mis en place ont bien été utilisés. Mais il y a également le pilotage en temps réel pour s'assurer auprès des acteurs (ministères, établissements publics…) qui sont en charge de la politique publique que les moyens sont bien employés. C'est un travail qui a été mis en place avec les indicateurs de performance et les indicateurs de contrôle de gestion chez les opérateurs de l'Etat. La politique publique c'est à la fois la définition des objectifs mais également la conduite des moyens permettant l'atteinte de ses objectifs.

Vous avez également évoqué les réformes et nouveaux concepts appliqués en France dans le cadre des politiques publiques. Pouvez-vous détailler ces réformes?
Quand on parle de nouveaux concepts, il s'agit surtout de la mesure de la performance, de l'efficacité et de l'efficience. On s'est tournés dans le cadre des juridictions financières et pour l'ensemble des organismes

J.F. Guillot

de contrôle vers une démarche de type anglo-saxon, le "value for money", dans lequel on va s'assurer que nos moyens sont suffisants et bien calibrés pour atteindre les objectifs de la politique publique. C'est une politique de management par le risque. Vous avez également d'autres moyens d'action, comme la contractualisation avec des partenaires publics ou privés pour mettre en œuvre une politique publique, tels que les plans Etat/régions en France dans lesquels il y a un engagement financier pluri-annuel. D'autres techniques existent encore qui visent à mettre en place des infrastructures routières ou bâtimentaires…

Comment peut-on mesurer efficacement la performance des acteurs en charge des politiques publiques?
On peut mesurer la performance grâce à des indicateurs qui nous permettent de voir quelle est la satisfaction des usagers. Pour le cas d'un hôpital, par exemple, on fait en sorte d'avoir des indicateurs de qualité sur les structures d'accueil des familles et des malades, sur la sortie de l'hôpital… Il s'agit de voir, par exemple, si les personnes qui vont aux urgences disposent d'une salle pour attendre en intimité, si la salle n'est pas trop bruyante, si les locaux sont sécurisés et confortables, etc. Les indicateurs de performance nous permettent d'être capables de dire: "Je mets en œuvre un service et il faut que je l'accompagne par un certain nombre de prestations".

Quels sont les besoins du Liban en matière de politiques publiques?
J'ai lu plusieurs articles sur le Liban avant d'organiser mon séminaire. A travers mes lectures, j'ai pris conscience du grand besoin, dans les organisations publiques libanaises, de la rationalisation et de la technicité. J'ai été assez ravi de voir les questions qui ont été posées durant la rencontre. J'ai pu échanger avec les participants libanais sur de nombreux concepts, de manière précise et approfondie. J'ai découvert que le pays est compliqué puisque les structures politiques sont assez spécifiques. L'auditoire a des attentes ici qui ne sont pas forcément celles de l'administration française mais qui s'en rapprochent; on a parlé de la politique carcérale, de la politique de transport, de la politique de santé publique… Il est sûr que le Liban a des dimensions qui peuvent ressembler à la France; il y a par exemple des hôpitaux libanais performants et d'autres qui ont les mêmes problématiques que les hôpitaux français. De même, la question du transport, la desserte côtière, les embouteillages, le désengrangement des grandes villes sont des sujets qu'on retrouve à la fois à Paris, à Lyon, à Marseille et à Beyrouth. En revanche, il y a des domaines dans lesquels les comparaisons sont difficilement possibles tels que la justice, les affaires militaires ou la dimension diplomatique. Dans ces cas-là, les objectifs et les paramètres ne sont pas les mêmes. Mon souci a été d'apporter un éclairage sur ce qui se fait en France et ce qui a permis d'améliorer la qualité du service auprès de l'usager, car, c'est à mon avis un paramètre universel qui peut être appliqué au Liban tout en étant soucieux de ne pas reproduire un modèle français qui serait applicable ici in extenso. Je suis bien conscient que les pays et les enjeux ne sont pas les mêmes.

Visit of Mr. Merza Hassan to the Institut des Finaces Basil Fuleihan

Mr. Merza Hasan and Ms. Nada Mufarij

The Institut des Finances Basil Fuleihan had the pleasure to welcome Mr. Merza Hasan, World Bank Executive director for Bahrain, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Maldives, Oman, Qatar, Syria, United Arab Emirates, and Yemen, and Ms. Nada Mufarij, Senior Advisor to the Executive Director, at its premises. As part of his visit to Lebanon between the 9th and 11th of May 2012, Mr. Hasan was interested in getting acquainted with IoF's activities, namely those related to capacity building and knowledge sharing. As he explained, those two pillars are part of the World Bank's new strategy.

Bibliothèque des Finances

La performance des contrôles de l'Etat sur les collectivités locales/Sous la direction de Antoinette Hastings-Marchadier.- Paris : L.G.D.J., 2011

Indissociables de la décentralisation, les contrôles de l'Etat jouent toujours un rôle déterminant dans les rapports entremêlés de force et d'interdépendance entre l'Etat et les collectivités, surtout en période de tensions budgétaires et d'incertitudes juridiques.

Cet ouvrage présente une analyse du droit et des pratiques des contrôles où la recherche universitaire est enrichie de nombreux points de vue d'acteurs des contrôles. Côté Etat, des représentants d'administrations centrales, des responsables de juridictions financières et administratives et d'administrations déconcentrées de l'Etat soulignent les principaux défis qu'ils entendent relever, ainsi que les efforts de modernisation déjà déployés.

Côté collectivités locales, des élus et des représentants d'associations de collectivités ou de gestionnaires, font part de leur scepticisme et de leurs attentes, reflétant la disparité et l'évolution des préoccupations locales.

Liberticides ou sécurisants, selon les perceptions, les contrôles font toujours débat, d'autant que leur efficacité est souvent contestée. Partant de ce constat, c'est à une lecture originale du dispositif de contrôles qu'invite cet ouvrage, en privilégiant le décloisonnement des contrôles juridiques et financiers pour réfléchir à la cohérence d'ensemble de cet édifice. La portée des réformes qui le traversent actuellement, qu'elles soient déjà bien avancées, en lien avec la RGPP (réforme des administrations territoriales de l'Etat et du contrôle préfectoral) ou seulement amorcées (réforme des juridictions financières) mérite aussi attention.

La démarche d'évaluation collective des contrôles à laquelle procède cet ouvrage, associant état des lieux et prospective, s'inscrit dans la perspective d'un renforcement de leur utilité et de leur adaptation au service de la qualité de l'action publique.